دراسة تقويمية
لمشروع الخطة الإستراتيجية المستقبلية (٢٠٠٥-٢٠١٠)
الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-أليكسو

إعداد

المحامي د. نافع حسن*

*عميد كلية الحقوق / الجامعة العربية الأمريكية / جنين

دراسة تقويمية
لمشروع الخطة الإستراتيجية المستقبلية (٢٠٠٥-٢٠١٠)
الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم_أليكسو*

أولا: بنية الخطة

تقع الخطة في (١٣٧ صفحة) وتتكون من:

١- مقدمة المدير العام (٦ صفحات).

٢- الجزء الأول (٦٤ صفحة) ويضم أربعة أقسام:

أ. الإطار العالمي(١٩صفحة): ويعرض للتغييرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية وكذلك التغييرات البيئية إضافة إلى العولمة.

ب. الإطار العربي _ بعض التحديات الكبرى (١٩ صفحة): ويتناول قضايا النمو السكاني والتنمية البشرية والإنسانية والتحديات الثقافية والعلمية في مختلف مراحل التعليم وغيرها مما يواجهه العالم العربي.

ت. رسالة المنظمة_الرؤية والمحددات(١٨صفحة): ويتناول المصادر والمحددات وأولويات

*قدمت هذه الدراسة إلى ورشة عمل عقدها المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم يوم الخميس ٢٠٠٣/٣/٥ في مدينة رام الله.

المنظمة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والإعلام والإتصال والتوثيق كما تتناول إدارة المنظمة ورسالتها ووظائفها.

ث . الخطة الإستراتيجية المستقبلية (٨ صفحات): وتتناول أهداف المنظمة الإستراتيجية ومحاور الإستراتيجية المقترحة وأولوياتها.

٣_ الجزء الثاني (٤٢صفحة) ويضم خمسة محاور هي:

أ. قطاع التربية (١٢صفحة): ويتناول التوجهات العامة والأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع وأولوياته ومحاوره المتمثلة في التعليم المستمر، تحسين جودة التعليم، تحديث المنظومة التربوية باستخدام تقانة المعلومات، العناية باللغة العربية وإرساء مرصد عربي للتربية.

ب. قطاع الثقافة والإتصال (١٢صفحة): ويتناول التوجهات العامة والأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع ومحاوره المتمثلة في الثقافة العربية المستقبلية، التفاعل بين الحضارات، حماية التراث الثقافي العربي وإحياؤه وتوظيفه، العناية باللغة العربية ونشرها، العناية بالإبداع العربي وتشجيع المبدعين وبخاصة في ميادين الفنون التشكيلية والسوق العربية المشتركة.

ت. قطاع العلوم والبحث العلمي (٥ صفحات): ويتناول التوجهات العامة والأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع ومحاوره المتمثلة في تنمية القدرات البحثيةالعربية، المعلوماتية في خدمة اقتصاد الذكاء والمعرفة وأخلاقيات العلوم والبحث العلمي والتنمية والبيئة.

ث. قطاع التوثيق والمعلومات (٨ صفحات): ويتناول التوجهات العامة والأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع ومحاوره المتمثلة في تطوير المنظومة الشبكية للمحطات الطرفية وبوابة المنظمة المعرفية على الإنترنت، العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين الدول العربية والعالم المتقدم علميا وتطوير أشكال تبادل المعلومات بين البلدان العربية وبين المنظمات العاملة في مجال المكتبات والأرشيف وتقانة المعلومات والإتصال وتوثيق الصلات فيما بينها فضلا عن تطويرها مع العالم الخارجي.

ج. المحاور المشتركة بين القطاعات (٥صفحات): ويتناول ثلاثة محاور هي العناية باللغة العربية، الدراسات المستقبلية ودعم جهد التعريب في الوطن العربي.

٤_ الجزء الثالث (٩ صفحات) ويضم أربعة أقسام وهي:

أ. آليات العمل وهي التركيز، المرونة والمبادرة

ب. الإستشراف والدراسات المستقبلية.

ت. التنسيق والتكامل.

ث. الهيكلة والتأهيل.

ج. الشراكة والتمويل الخارجي.

ح. التقويم ويضم ثلاثة محاور هي تفعيل التقويم الداخلي، تفعيل التقويم الخارجي والتقويم الشامل.

ثانيا: المراجعة والتقويم

يعتبر وضع هذه الخطة بحد ذاته تطورا نوعيا في تفكير المنظمات العربية المتخصصة وهي خطوة نوعية وجريئة تخطوها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نحو استشراف آفاق المستقبل وتحديد الأهداف لمواجهة التحديات والتفاعل مع التطورات العالمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتغييرات الجذرية التي أحدثتها في الحياة العالمية ثورة العلوم والتكنلوجيا المنفلتة من عقالها والتي تقترب من تحويل العالم إلى قرية أليكترونية يتسامع فيها الناس ويتراؤون، يتحاورون ويجرون الأبحاث والتجارب العلمية المشتركة ويعقدون الصفقات التجارية عن بعد. وعلى الدول الأعضاء أن ترعى هذه المبادرة وتوفر لها الدعم اللازم المعنوي والمادي من أجل إنجاحها وتكريسها نهجا يحتذى على صعيد العمل العربي المشترك والمتخصص. ومن جهة اخرى، فقد كشفت عملية مراجعة هذه الخطة عن مجموعة من الثغرات والنواقص والتساؤلات التي تحتاج للمعالجة وتقتضي إعادة صياغتها وتبويبها وحذف ما لا ضرورة له والتعامل معها بروح مهنية وبنظرة واقعية وبعيدة المدى. وسنعرض فيما يلي لأهم الملاحظات المسجلة على مشروع الخطة:

١.تحتاج الخطة في نهاية المطاف إلى مراجعة مهنية ولغوية متخصصة وإعادة صياغتها من جديد، وذلك بالنظر لتكراركثير من العبارات والفقرات في أكثر من محور من محاور الخطة وأكثر من هدف إستراتيجي للمنظمة إضافة إلى الأخطاء اللغوية والحاجة أيضا إلى توضيح وتفسير بعض المصطلحات. وإذا كان المجال لا يتسع لعرض كل هذه الملاحظات المتصلة بهذا الجانب إلا أنه لا مفر من لفت الإنتباه إلى ضرورة عدم الخلط ما بين المصطلحات التي تطلق مثلا للدلالة على النظام السياسي الدولي (مرحلة القطبية الأحادية) وتلك التي تطلق للدلالة على مرحلة التطور العالمي التاريخي والإجتماعي والإقتصادي (حقبة ثورة العلم والتقانة) (حقبة ثورة المعرفة ...الخ) والواردة في ص٧.
كما يتكرر الحديث في سياق مشروع الخطة عن ضرورة العمل المتزامن في ميادين ثلاثة مترابطة ومتكاملة وذلك من أجل التصدي لفجوة المعرفة، وهذه الميادين الثلاثة هي (استيعاب المعرفة، اكتسابها ونشرها)،
مثلما جاء في (ص٢٣ و٢٤) وغيرها. والسؤال هو ما الفرق بين استيعاب المعرفة واكتسابها؟! أوليس استيعاب المعرفة هو تعبير أقوى من اكتسابها؟! أوليس الأهم بعد استيعابها هو توطينها وتوظيفها في عملية التنمية المستدامة ومن ثم نشرها والذي سيتم تلقائيا بعد توطينها؟!وهكذا نجد أن توطين المعرفة هو الميدان

الأهم الذي ينبغي تركيز الجهد فيه بعد استيعابها لأن توطينها يعني تحويل المعرفة من سلعة استهلاكية إلى سلعة أو تقنية منتجة في الوطن العربي. كما ينبغي توضيح معاني بعض المصطلحات الذي يبدو أنها تزداد غموضا كلما كانت الترجمة للمصطلحات الأجنبية حرفية ويتم نقلها بطريقة آلية دون إعمال الفكرفيها، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال، (القيم ما بعد المادية ص ٣٣، المجال السبرني ص١٨ وغيرها).

٢. جاء في الخطة (ص٢٥) أن المعرفة متجددة بحكم طبيعتها، وسوف تزيد تقانات المعلومات والإتصال من معدلات تجددها وبالتالي من زيادة فرص اللحاق بها مع تسارع

النقلات النوعية التي تطرأ على مسار التطور المعرفي. والسؤال هو كيف يمكن ذلك مع تسارع النقلات النوعية وما دمنا عاجزين عن تقليص الفجوة المعرفية في مرحلة التطور الراهنة؟! ألا يفضي تسارع النقلات النوعية إلى اتساع الفجوة المعرفية بدلا من تقلصها؟! وبالتالي ألا تقتضي ظاهرة تسارع النقلات النوعية في مسار التطور المعرفي أن تقوم خطط المنظمة على احتمالات التطور المعرفي المستقبلي بدلا من التركيز على سد الفجوة المعرفية القائمة والتي ستتسبب في إنهاك قوى المتسابق العربي وذهاب جهوده إلى غير موضعها وعدم بلوغه الهدف المنشود، خاصة وأن المطلوب اليوم ووفقا للخطة هو اللحاق بالثورة الرقمية والتي تمثل اليوم أعلى مراحل الثورة العلمية والتقنية. ولكن سرعان ما تأتي الصفحات اللاحقة بما يتعارض مع هذا الإستنتاج المشار إليه، ويتبدى التناقض في الإستنتاجات حين تعود الخطة لتقول في (ص ٢٥) (...غير أن تسارع التطورات التقنية المستحدثة وتأثيراتها الجذرية في البنى الإجتماعية والإقتصادية، يؤثر بشكل متسارع عالي الوتيرة، في حجم الهوة القائمة حاليا بين الدول المصنعة والمجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا العربي، مما قد يجعل احتمال سد هذه الثغرة حلما لا يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور.....) وهذا الإستنتاج صحيح إلى حد كبير إلا أنه يتناقض مع الإستنتاج السابق المشار إليه، فكيف يمكن والحالة هذه أن تستقيم خطة تقوم على تضارب الإستنتاجات التي قامت عليها.

٣. إن عاملا على الأقل من عوامل نجاح أية خطة مستقبلية هو استنادها إلى معرفة مسبقة ودقيقة بانجازات الدول العربية في مجال تقليص فجوة التقانة الرقمية وليس رصد هذه الإنجازات خلال مراحل تنفيذ الخطة كما يعدنا مشروع الخطة في (ص٢٣). ثم إن رصد جهود الدول العربية في هذا المجال وتحديدها أمر حيوي للمنظمة ذاتها كي تتمكن من الإضطلاع بدورها في تنسيق الجهود العربية وتنفيذ خططها انطلاقا من الإنجازات المتحققة.

٤. لقد تجاهلت الخطة في معرض حديثها عن الإطار العربي وبعض التحديات الكبرى التي تواجه التنمية واللحاق بركب التطور العلمي والتقني المتسارع أهمية التنظيم الإجتماعي في كل دولة عربية والذي يعتبر من الشروط الرئيسية لاستيعاب العلوم

وتوطين التكنلوجيا وحفز التقدم والذي يضمن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما فيها الحق في الحياة والحرية وأمان الفرد على نفسه والحق في الإنتخاب والترشيح وتولي الوظائف العامة والمشاركة في آلية اتخاذ القرار من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا، وحقه في الوصول إلى مصادر المعلومات ومساءلة الحكومة والشخصيات العامة، وحرية الرأي واحترام كرامة الإنسان، إذ بغير ذلك يستحيل إحداث انطلاقة حقيقية في التنمية البشرية والتقدم العلمي والتكنلوجي، وتنفيذ خطة تتوخى استثمار قدرات ومعارف الإنسان العربي، فكيف يمكن بدون توفير وحماية هذه الحقوق والحريات بناء رأس المال البشري العربي الذي تتحدث عنه الخطة. كما أن استمرار فقدان مثل هذا التنظيم الإجتماعي يؤدي إلى استمرار هجرة العقول العربية ورفض العقول المستقرة في المهجر العودة إلى أوطانها والحال أن هذه العقول تعتبر من أهم عوامل وشروط التقدم الإجتماعي والعلمي والتقني. ومن جهة أخرى بات من الضروري أن تكون أهدافنا واضحة ومصطلحاتنا دقيقة في مجال احترام وحماية حقوق الأنسان، فالإكتفاء بتأكيد حقوق الإنسان فقط لا معنى له والهروب إلى الحديث عن حقوق المرأة والطفل وتجاهل الحقوق الأساسية والحريات السياسية العامة لايجدي نفعا وهو دس للرأس في الرمال

٥. لقد تجاهلت الخطة أيضا واحدة من أهم التحديات التي يواجهها العالم العربي وهو أحتكار إسرائيل، بمساعدة أميركية، للتقدم العلمي والتكنلوجي والسلاح النووي في منطقتنا من جهة، ومنع العرب من التطوير العلمي والتكنولوجي واستخدام الذرة للأغراض السلمية من جهة أخرى، بما في ذلك منعهم من تطوير اقتصاد صناعي انتاجي ونوعي كثيف المهارة. إن كسر القيود الأميركية الإسرائيلية على التقدم العلمي والتكنلوجي في العالم العربي بات شرطا ضروريا لنهضة العرب علميا وتقنيا ويحتاج لإرادة سياسية جماعية محررة من القيود.

٦. وفي معرض تعدادها لبعض التحديات التي تواجه أنظمة التعليم العالي في البلدان العربية فقد غاب عنها ذلك التحدي الهام والمتمثل في ديمقراطية التعليم وحرية البحث والإبداع وتشجيعه ماديا وأدبيا، فالتطور العلمي لا يمكن أن يقوم إلا على الإنفتاح وفي مناخ من حرية الرأي والنقد والإبتعاد عن الشخصنة

والمصالح الخاصة المعيقة للتقدم العلمي في كافة المجالات والكف عن إساءة استخدام السلطة سواء كانت سياسية أو إدارية لاحتكار الرأي والتقويم وتكميم الأفواه والتخلص من الكفاءات العلمية والذي غالبا ما أفضى إلى انحدار المؤسسات العلمية وتخلفها عن ركب التقدم والإضطلاع برسالتها العلمية والوطنية والقومية. كما يحتاج النهوض بأنظمة التعليم العالي إلى وقف التوسع الكمي (الأفقي) في انشاء الجامعات والمعاهد على حساب التطور النوعي (العامودي) إضافة إلى إقامة نظم اعتماد صارمة لبرامج التعليم ونظم محاسبة ومراقبة لمؤسسات التعليم العالي وتطوير أنظمتها الإدارية والأكاديمية لضمان النوعية الراقية والتخلص من الشخصانية.

٧. تدعو الخطة وفي أكثر من موقع إلى الحوار وتصحيح صورة الحضارة والفكر العربي الإسلامي، وإن كان هذا التوجه دوما موضع تقدير فقد ظل منذ عقود بندا دائما على جدول أعمال العديد من الهيئات العربية ومع ذلك ظلت الجهود العربية في هذا المجال محدودة النتائج، وفي هذا السياق لابد من التساؤل، لماذا يجب أن نظل في موقف الدفاع عن الذات، ناهيك عن إهدار الجهد والمال في غير موضعه، بدلا من العمل على بناء الشخصية العربية الإسلامية وتجديد مضمونها وشحنها بما هو جديد ومستجد في مجالات العلوم والتكنلوجيا؟! وبالتالي يصبح للخطاب العربي الإسلامي مصداقيته لدى شعوب العالم.

٨. لقد أحدث الغزو الثقافي والسلعي تغييرات واسعة في نظام القيم السائدة في العالم العربي، ولكن هذه التغييرات لم تحدث بسبب هذا الغزو فحسب بل بسبب إخفاق الدول العربية في تحقيق الوحدة الإقتصادية فيما بينها وعجزها عن التحول من مجتمع إستهلاكي إلى مجتمع إنتاجي، فظلت المجتمعات العربية مجتمعات مستهلكة لما تلقي به إليهم الدول المصنعة من سلع تحمل معها قيما وعادات وأشكال جديدة للسلوك، ناهيك عن الأشكال الأخرى للغزو الثقافي عبر الفضائيات والتي تحتاج إلى تحليل معمق لتجنيب المجتمعات العربية آثارها السلبية. وتعتبر اليابان نموذجا يمكن أن يحتذى للقدرة على التفوق الصناعي وإحداث التطوير العلمي والتكنلوجي الهائل والمحافظة بذات الوقت على القيم الأصيلة للمجتمع الياباني وعاداته وسلوك أفراده. لقد انعكس واقع بقاء المجتمعات العربية مجتمعات مستهلكة على مكانة هذه الدول في المجتمع الدولي، وبسبب من فقدان

الإرادة السياسية المتحررة من القيود الأجنبية، فقد ظلت على هامش صناعة القرار الدولي. وإذا كان مشروع الخطة يشير إلى ضرورة اندماج العالم العربي في المجتمع الدولي والآثار السلبية للإنعزال فلا بد من التوضيح أن هذا الإندماج سيحدث بل هو يحدث بصورة قسرية بسبب ثورة العلوم والتكنلوجيا المنفلتة من عقالها وبسبب الثورة في مجال الإعلام والإتصال التي ساهمت بدورها إلى جانب عوامل أخرى في قضم أجزاء واسعة من سيادة دول العالم التابع وغير المصنع وفي مقدمتها الدول العربية، وتعمل على تحويل كوكبنا إلى قرية أليكترونية، غير أن هذا الإندماج يأخذ صورا مختلفة تبعا لدرجة التقدم الصناعي والتكنلوجي المتحققة في كل دولة أو في منظومات الدول الإقليمية، فإذا كانت درجة هذا التقدم عالية ونوعية فالعلاقة تكون علاقة متكافئة في حدودها الدنيا على الأقل، وعلى العكس من ذلك تظل هذه الدول ليس أكثر من زائدة دودية للإقتصاد العالمي والمجتمع الدولي على حد سواء، ولهذا فإن المدخل الصحيح للإندماج المتكافىء في المجتمع الدولي هو إقامة الوحدة الإقتصادية العربية دون تردد وتعزيز العمل العربي المشترك وبناء المؤسسات القومية المحمية بالقانون في كل دولة عربية، وبقدر ما يتحقق هذا الهدف تتمكن المجموعة العربية من المشاركة بفعالية في صنع العالم الجديد وهو ما لاتقدر عليه دولة عربية بعينها، فالتنمية القطرية استنفذت أغراضها، وهي محكومة بالمصالح والقيود الأجنبية المفروضة عليها، وهذا ما يجعل الإنجازات العربية المحتملة في مجال العلوم والتكنلوجيا المتقدمة والكثيفة المهارة عرضة للتهديد أو التدمير، الأمر الذي لا يمكن معه تأمين الحماية لها إلا في إطار خطة شاملة للأمن القومي العربي الجماعي.

٩. لقد طغى على القسم الثالث من الجزء الأول (رسالة المنظمة-الرؤية والمحددات) طابع التعريف بوثائق المنظمة ووظائفها وإنجازاتها. فعلاوة على كونها معروفة للدول الأعضاء والمتخصصين على حد سواء فهذا المكان ليس مكانها وليس هذا هو المطلوب في هذا السياق بالذات. والمطلوب هو عرض دورها ورؤيتها لتنفيذ هذه الإستراتيجية والوسائل المتوفرة لديها وما هو مطلوب توفيره من أجل تمكينها والدول الأعضاء من تنفيذ هذه الخطة. ولهذا لا يوجد مبرر لبقاء هذا القسم لأنه لا يقدم خدمة عملية للخطة، أو ربما تقتضي الضرورة استبداله بنص آخر أكثر تفاعلا مع متطلبات تنفيذها.

١٠. وفي خاتمتها أجتهد واضعوا الخطة فعملوا على دمج المحاور المشتركة بين القطاعات المختلفة (التربية، الثقافة، العلوم والمعلومات) فأصبحت ثلاثة محاور رئيسية للتركيز عليها كأولويات وهي: (العناية باللغة العربية، الدراسات المستقبلية والإستشرافية وتنسيق جهود التعريب في الدول العربية) ص١٢٢.

ونظرة فاحصة على هذه المحاور المشتركة أو الأولويات نجد ما يلي:

أ. أنها لا تعكس كل ما هو مشترك ما بين محاور الخطة ذاتها ولا تستجيب لمتطلبات مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي جرى الإستفاضة في عرضها في مقدمة الخطة. ولهذا يجب إعادة تحديد هذه المحاور المشتركة وصياغتها من جديد.

ب. إن المحور الأول والثالث (العناية باللغة العربية وتنسيق جهود التعريب في الدول العربية) يمكن دمجهما معا نظرا للتداخل الكبير والأكيد فيما بينهما، بل من الأفضل لخطة قومية وللأطراف المشاركة فيها عدم الفصل بينهما ليس فقط بسبب التداخل فيما بينهما فحسب، بل بغية توفير الوقت والجهد والمال فنحن في سباق مع الزمن من أجل ردم الفجوة التقنية مع العالم المتقدم.

ت. أما المحور الثاني (الدراسات المستقبلية) فليس من الصواب اعتباره من الأهداف بل يجب أن يكون من الآليات أو الوسائل الثابتة التي تعين المنظمة والعمل العربي المشترك على تحديد أولوياته وبلوغ
غاياته في جميع مراحل التطور العربي والعمل العربي المشترك. ولكن سرعان ما تذهب الخطة للنزول
بهذا المحور أو الأولوية إلى مجرد عنصر صغير في آلية أخرى لاحقة هي (الهيكلة والتأهيل ص١٣٤)

وذلك حين تقول (سوف تعمل المنظمة علىاستقطاب مستوى قادر على استخدام التقنيات الجديدة، وإجراء الدراسات الأستشرافية والمستقبلية)، وهذا بدوره يعتبر مثالا آخر على التكرار والتداخل الذي يخفض من مكانة الخطة ويضعف من جديتها ويستوجب إعادة صياغتها وتبويبها من جديد.

١١. وفي معرض تناولها لآليات العمل التي تعتزم المنظمة تبنيها في خطتها الإستراتيجية (٢٠٠٥-٢٠١٠) فقد جاءت في صيغة إنشائية وليست عملية وليس كافية لتنفيذ خطة طموحة كهذه، ولا يوجد في هذه الآليات ما يوضح كيفية تنفيذ أي مشروع من المشروعات الواردة في الخطة. وحين تتحدث عن التركيز كآلية للعمل (ص ١٢٩-١٣٠) تفصح المنظمة عن توجهها (نحو البرامج والمشروعات ذات الأولوية الإستراتيجية، التي تقرها المؤتمرات العامة بناء على خطة المنظمة وتوصيات المجلس التنفيذي، وأنها سوف تعمل على تقليل عدد هذه البرامج والمشروعات، وتجنب الإزدواجية فيها.... وقد بنيت الخطة الإستراتيجية المستقبلية بحيث يصير الإعتماد في كل دورة مالية على مشروع رئيسي واحد أو مشروعين رئيسيين تتحقق فيهما نتائج ملموسة). هذه الرؤية الممتازة تتعارض، كما هو ملاحظ، مع مضمون مشروع الخطة وتوجهه الرئيس، ويحدث هذا التعارض تشويشا وإرباكا للمتعامل معه. فلماذا لم يجر إعداد الخطة على هذا الأساس منذ البداية وبالتركيز على مشروعين او ثلاثة والتي من شأن تنفيذها تحقيق الهدف أو الأهداف المتوخاة في الخطة والمعدة للتنفيذ خلال ستة أعوام ثم تعرض على المجلس التنفيذي لإقرارها.

١٢. تتداخل في الخطة الأهداف الإستراتيجية مع الأولويات مع مشاريع القطاعات المختلفة بحيث يبدو الفرق غير واضح بينها، ولذا ينبغي تحديد الأهداف الإستراتيجية والمشاريع أوالخطط المطروحة لإنجاز كل منها وتحديد الأولويات وتمييز كل واحدة عن الأخرى. كما ينبغي تقليل عدد الأهداف الإستراتيجية في خطة قصيرة الأجل كهذه، ودمج ما يمكن دمجه منها وهذا ينطبق أيضا على الأولويات والخطط والمشاريع المقترحة لإنجازها، فالأولويات التي تعرضها الخطة جاءت في صورة أهداف عامة بدلا من أن تجسد في مشروعات وبرامج محددة إجرائيا وفي إطار زمني يتناسب مع الإمكانات المادية والبشرية وتستجيب للأولويات والإحتياجات الحالية والمستقبلية. فمن شأن ذلك أن يوفر جهدا ومالا ووقتا وتركيزا وعمقا نحن في أشد الحاجة إليها جميعا. إن الحديث في مشروع الخطة عن كل هذه المشاريع المتشعبة والمتداخلة ووضع ثلاثة عشر هدفا استراتيجيا(ص٨٠) لإنجازها في فترة ستة أعوام لهو طموح مشروع ولكنه غير واقعي وغير معقول وحلم من أحلام اليقظة الوردية، ويتبدى بوضوح في صياغة مشروع الخطة

مدى التأثر بتراث المبالغات العربية اللفظية، وإذا سـرنا على هذا

الطريق فسنجد أنفسنا بعد ذلك أمام مشاريع ورقية أكثر مما هي مشاريع واقعية، وستضطر المنظمة لاحقا إلى الطلب من الدول الأعضاء تمديد العمل بهذه الخطة مرة ثانية وثالثة مثلما حدث مع الخطة السداسية الأولى التي تعترف المنظمة بمد العمل بها كخطة سداسية ثانية (ص١٣٢).

١٣. تتناول الخطة في الختام (التقويم) كآلية من آليات العمل وتتحدث عن ثلاثة محاور من التقويم هي الداخلي والخارجي والشامل. ونظرا للتكرار الملاحظ والتداخل المنطقي فيما بين هذه الأنواع الثلاثة فإن من الأجدى الإقتصار على التقويم الشامل الذي يستند، مثلما هو وارد في النص ذاته، على الجمع ما بين التقويم الداخلي والخارجي والإكتفاء بما جاء من شرح لماهية التقويم الشامل الجامع لكل هذه المحاور الثلاثة مع بعض التعديلات الطفيفة. وبطبيعة الحال فإن التقويم الشامل هو نتاج الجمع ما بين التقويم الداخلي والخارجي معا.

ثالثا: استخلاصات ومقترحات:

١.على ضوء الملاحظات المسجلة على مشروع الخطة فإن من الأصوب أن لا يتم الخلط ما بين الأهداف الإستراتيجية والمشاريع التي توضع من أجل تحقيق هذه الأهداف وأولويات الخطة، وهذا ما يلاحظ فيها، فقد عرضت أهدافا كبيرة وطموحة ومشروعة ولكنها غير واقعية . كما رسمت أوتخيلت مشاريع عديدة للتنفيذ قد تحتاج لفترة زمنية تتجاوز الحدود الزمنية لهذه الخطة، فقد وضعت هذه الخطة أربعة محاور رئيسية وثلاثة عشر هدفا وإثنتي عشرة أولوية (ص٧٥-٨٢) فهل يمكن تحقيق كل ذلك في ستة أعوام؟!

إن المنهج الصحيح في التخطيط الإستراتيجي هو وضع أهداف استراتيجية محددة لفترات بعيدة أو قصيرة الأجل وتحديد المشاريع الكفيلة بتحقيقها بحيث تتضمن كل خطة مشروعين أو ثلاثة مع تحديد المدخلات والمخرجات ووضع الميزانيات وآليات التنفيذ لكل مشروع، وليس عرض مجموعة كبيرة من الأهداف العامة والمتداخلة. وفي كل مشروع أيضا يجب تحديد الهدف أو الأهداف التي يتوخى تحقيقها. وهذا ما أكدته على كل حال

تجربة المنظمة ذاتها حين وضعت الخطة متوسطة الأجل للفترة (١٩٨٤-١٩٨٩) والتي استغرق تنفيذها ثلاثة عشر عاما بدلا من ستة أعوام. وينبغي التذكير أيضا بتجربة المنظمة والدول العربية في مجال محو الأمية، فرغم الجهود التى ما انفكت تبذلها المنظمة والدول العربية على حد سواء منذ عقود، ورغم الخطط والمشاريع العديدة التي وضعت، ورغم إمكانات الأمة العربية المالية، فما زلنا نتحدث بعد ثلاثة عقود من تأسيس المنظمة عن استفحال الأمية الأبجدية ومخاطرها، ناهيك عن الأمية الحضرية والتحدي الكبير التي تلقي به هذه المشكلة أمام معظم الدول العربية كأحد أهم معيقات التطور العربي في جميع مجالات الحياة البشرية. ومن جهة أخرى فإن أية خطة مستقبلية (استراتيجية) لا تستند فقط إلى قراءة للمصادر والمرجعيات الأساسية التي توجه سياسة المنظمة ورؤاها ورسالتها(ص ٥٨)، وإنما للإمكانات المتوفرة والحاجات الملحة التي تفي بمتطلبات تحقيق الأهداف الإستراتيجية، كما ينبغي تر كيز الإهتمام على المحاور المشتركة بين القطاعات المختلفة من جهة وعلى المشروعات التي يحتاجها أكبر عدد ممكن من الدول العربية وعلى تنفيذ المشاريع النوعية وذلك لتمكين الوطن العربي من تقليص الفجوة واللحاق ما أمكن بالتطورات العلمية والتقنية المتسارعة في عالم اليوم، بما لا ينتقص، بطبيعة الحال، من دور المنظمة الريادي وحقها في المبادرة في وضع الخطط القومية ولفت الإنتباه إلى التحديات الداخلية والخارجية واقتراح المشروعات القومية الإستراتيجية الضرورية لمواجهة مثل هذه التحديات.

٢. إن بناء رأس المال البشري راقي النوعية هو تحدي المستقبل في الوطن العربي، والإستثمار في التنمية البشرية يجب أن يكون من أولويات المنظمة والعمل العربي المشترك عموما. وعلى الرغم من الحديث المتواتر في الخطة عن التنمية البشرية إلا أن كثرة الأهداف والمحاور والأولويات قد عومت هدف التنمية البشرية. وبذات الوقت تتحدث الخطة عن سد الفجوة التقنية بين العرب ودول العالم المتقدم واللحاق بالثورة الرقمية باعتبارها ذروة مراحل التطور العلمي والتقني. وهذه كما هو معروف أهداف بعيدة المدى قد لا تتحقق من خلال خطة سداسية واحدة، وليس مطلوبا ولا معقولا أن تتحقق الأهداف الإستراتيجية أو حتى الهدف الإستراتيجي الواحد من خلال تنفيذ خطة واحدة قصيرة الأجل، والمهم أن يجري تحديد الهدف بدقة ووضع وتنفيذ الخطة أوالخطط

الكفيلة بتحقيقه. أضف إلى ذلك أن ربع السكان العرب هم من الأميين أبجديا حيث جاء في مشروع الخطة أن [عدد الأميين من بين البالغين العرب بلغ حوالي (٦٥) مليون ثلثهم من النساء، ومعدلات الأمية أعلى بكثير مما هي عليه في بلدان أكثر فقرا من البلدان العربية]، ويتبدى حجم هذا التحدي أكثر فأكثر إذا ما عرفنا أن أكثر من ثلثي السكان العرب هم من الأميين حضريا. ورغم الجهود التي بذلت والبرامج التي نفذت من قبل المنظمة أومن قبل الدول الأعضاء فما زالت مشكلة الأمية تشكل تحديا أمام العرب يجب أن لا يستهان به، ويجب أن لا نتجاهل حقيقة أن العرب هم اليوم في مواجهة التحديات الموروثة عن القرن العشرين إضافة إلى تلك التي ألقى بها وسيلقي بها أمامهم القرن الحادي والعشرون. وبينما لا نزال نتحدث عن هدف بناء مجتمع المعرفة العربي، أي أنه ما زال مشروعا فحسب، تتواصل التطورات العلمية والتقنية متسارعة من حولنا وتزيد من حجم الهوة القائمة بين العالم العربي ودول العالم الصناعي، وبالتالي فإن من المستحيل الحديث عن سد الفجوة التقنية أو بناء رأس المال البشري راقي النوعية في مثل هذا الوضع إلا بإعلان الحرب على الأمية الأبجدية والحضرية والإنتصار فيها. ويجب أن يظل محو الأمية الأبجدية والحضرية هدفا استراتيجيا للوطن العربي، ولذا فإن من أوكد أولويات المنظمة والدول الأعضاء فيها سواء من حيث الأهداف أوالمشاريع التي يجب أن تنفذ لتحقيق هذه الأهداف هو العمل على تصفية الأمية الأبجدية والحضرية والتركيز على نظام التعليم الأساسي، أي التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الإبتدائي، وإيلاء الشباب عناية خاصة، وإحداث التطوير المطلوب وإدخال التقنيات والعلوم الحديثة والتطوير المستمر لفلسفة ومناهج وطرق التعليم في جميع مراحل التعليم المدرسية. وبغير ذلك يظل الحديث عن ردم الهوة التقنية ليس أكثر من هروب إلى الأمام، وهذا هو جوهر التجربة اليابانية، فحين قررت اليابان النهوض من بين الحطام الذي خلفته هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وإحداث التطوير العلمي والتكنلوجي فقد باشرت بتنفيذ مشروع ضخم لتغيير وتطوير نظام التعليم بدءا بالتعليم الأساسي وحتى الجامعي. ومن جهة أخرى، فإن التبدل في احتياجات الإنسان الذي احدثه التطور الإقتصادي الهائل بفعل استمرار ثورة العلوم والتكنلوجيا يفرض علينا إعادة النظر في أولويات وبرامج ومقررات التعليم في جميع مراحله.

٣. ومن بين المشاريع ذات الأولوية التي من شأنها تحقيق الهدف المنوه عنه آنفا هو التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والذي يعتبر اليوم من أهم وسائل ردم الهوة العلمية والتقنية، وهو استثمار فعال في التنمية البشرية إذ يتيح زيادة المستوى العام للتعليم لدى القوى العاملة ومهاراتها، كما يتيح التعلم لعدد كبير من الناس خاصة الكبار أو مواصلة تعليمهم للحصول على مهارات جديدة تتفق والمهن الجديدة. وفي هذا السياق ينبغي مراجعة جودة التعليم الفني والمهني وربطه بسوق العمل والتنمية وإحداث تجديد كلي ومتكامل للتعليم الجامعي ومضمونه وأدواته وذلك من أجل تمكين الدارسين من ملاحقة المعارف التي تستجد في العلوم الأساسية والتطبيقية خاصة بالنسبة لأولئك الذين لم يتمكنوا في مستهل حياتهم الدراسية من
الإستحواذ على مخزون كاف من المعرفة التراكمية أو بسبب تقادم المعارف التي حصلوا عليها.

٤. ويرتبط بالمشروعين السالفي الذكر مشروع آخر وهو الخاص بتركيز الإهتمام على اللغة العربية وتوحيد المصطلحات والعمل على تحويلها إلى لغة علم وتقنية في جميع مراحل التدريس ابتداء بمرحلة ما قبل المدرسة وحتى نهاية المرحلة الأولى الجامعية وذلك نظرا لضعف الإداء اللغوي للطلبة وتراجعه بشكل عام في السنوات الأخيرة. فاللغة العربية ما زالت لغة تعليم عام وليست لغة علوم وتقنية. ومن جهة أخرى، يجب أن ينطوي الإهتمام باللغة العربية على مضمون أوسع من المفهوم التقليدي الضيق بحيث يتضمن أيضا تعلم اللغة العربية كإداة للحفاظ على الهوية والقيم العربية الإسلامية ومعالم الحضارة العربية الإسلامية وخصائصها المميزة.

٥. ومن المشاريع ذات الصلة بتلك السالفة الذكر هو انشاء الصناعات الثقافية العربية المشتركة وانتاج التقنيات الثقافية والتعليمية بما في ذلك صناعة الوسائط الرقمية والبرمجيات التعليمية والمعلوماتية.

٦. إن من بين المشاريع القومية والتي يجب أن تحظى بالإهتمام هي المشاريع المتصلة بالإعتماد على الطاقة المتجددة والحفاظ على المياه والبيئة، فالعالم العربي يعاني من مشكلات نضوب المياه و التوسع في استعمالاتها والتصحر وانجراف التربة وقطع

الأشجار وتدمير الغابات والرعي الجائر. وفي إطار هذا التحدي البيئي هناك المشكلات البيئية الناتجة عن الإحتلال الإسرائيلي، خاصة قيام إسرائيل بالإستيلاء على مصادر المياه وجعلها قضايا للتفاوض مع

العرب من الأجل الإستيلاء عليها أو اقتسامها معهم، وكذلك نقل الصناعات الملوثة، واستخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة مكبا للنفايات وتدهور الأوضاع الصحية والبيئية تبعا لكل ذلك.